E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.5/2018/12
15 November 2018
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الخامس
بيروت، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2018

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت

الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2020

موجز

تتضمن هذه الوثيقة الخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لعام 2020. ولا تتضمن هذه الوثيقة معلومات عن الموارد المطلوبة، لأن الأمين العام للأمم المتحدة هو المخوّل إصدار معلومات من هذا القبيل، وذلك في ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية المقترَحة، والتي تخضع للاستعراض من جانب الهيئات الحكومية المختصة في الأمم المتحدة تمهيداً لإقرارها في الجمعية العامة. ولذلك، من المحتمَل أن تُدخَل على هذا الاقتراح تعديلاتٌ أثناء عملية الاستعراض.

واللجنة التنفيذية مدعوة إلى استعراض التوجه العام للخطة البرنامجية ولعمل كل برنامج من البرامج الفرعية السبعة، وإلى الاطلاع على القائمة المقترحة للمنجزات المتوقَّعة الواردة في مرفق هذه الوثيقة وتقديم التوصيات حسب الاقتضاء.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـة.....	4-1	3
الفصل		
أولاً- التوجه العام	8-5	3
ثانياً- الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2020 لكل برنامج من البرامج الفرعية	101-9	5
ألف- البرنامج الفرعي 1: الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية	23-9	5
باء- البرنامج الفرعي 2: التنمية الاجتماعية.....	35-24	8
جيم- البرنامج الفرعي 3: التنمية والتكامل الاقتصادي	56-36	11
دال- البرنامج الفرعي 4: التكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي.....	64-57	15
هاء- البرنامج الفرعي 5: الإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة...	74-65	17
واو- البرنامج الفرعي 6: النهوض بالمرأة.....	90-75	19
زاي- البرنامج الفرعي 7: التنمية وتخفيف آثار النزاعات	100-91	22
المرفق- قائمة المنجزات المتوقَّعة لعام 2020.....		25

مقدمـة

1- تتضمن هذه الوثيقة الخطة البرنامجية المقترحة والمنجزات المتوقعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لعام 2020، وتهدف إلى تقديم لمحة عامة عن جميع مجالات العمل في إطار البرامج الفرعية السبعة وتوضيح المنطق الذي استُند إليه في تحديد المنجزات المتوقعة.

2- واعتباراً من عام 2020، ستصبح مدة دورة التخطيط والميزانية ضمن الأمانة العامة للأمم المتحدة سنةً واحدةً. ولذلك، تختلف صيغة هذا الاقتراح عن صيغة خطة فترة السنتين التي درجت الأمانة التنفيذية على عرضها على الدول الأعضاء.

3- وقد تُدخَل تغييرات على الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2020، على أساس الولايات والأولويات التي قد تنبثق عن المؤتمرات العالمية والإقليمية المقرَّر عقدها بعد عرضها على اللجنة، مثل المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (مراكش، المغرب، كانون الأول/ديسمبر 2018)؛ ومؤتمر القمة المعني بالمناخ التي ستعقده الأمم المتحدة (نيويورك، أيلول/سبتمبر 2019)؛ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (نيويورك، أيلول/سبتمبر 2019)؛ والقرارات المتعلقة بعملية إعادة ترتيب المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة الجارية حالياً.

4- ولا تقتصر مصادر التمويل اللازمة للاضطلاع بأنشطة الإسكوا على الميزانية العادية؛ إذ توجد مصادر أخرى للتمويل تكتسي أهمية كبرى في تنفيذ جميع الأنشطة والخدمات المقررة التي تطلبها الدول الأعضاء، ومن هذه المصادر البرنامج العادي للتعاون الفني، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، والتبرعات لدعم الموارد من خارج الميزانية.

أولاً- التوجه العام

5- يتمثّل الهدف العام للخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020 في دعم الدول الأعضاء لاعتماد وتنفيذ السياسات والبرامج اللازمة لدفع عجلة التقدم باتجاه تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 70/1. وستُصمَّم تدخلات خاصة لتحقيق هذه الأهداف حسب ما تمليه ظروف أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالنزاعات. وتقوم الأمانة التنفيذية للإسكوا بتنفيذ الخطة البرنامجية من خلال سبعة برامج فرعية مترابطة تستمدّ ولاياتها من اللجان الحكومية الفرعية التابعة للإسكوا.

6- وانطلاقاً من الإطار التوجيهي في خطة عام 2030، صُمّمت الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020 بحيث تتناول أكبر المعوّقات التي قد تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وإذ تسترشد الخطة البرنامجية بخطة عام 2030، تؤكد على مبدأ عدم إهمال أحد، وتشدد على الحد من عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية والمناطق. وهي تهدف إلى تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في جهودها لبناء مجتمعات شاملة للجميع تنعم بالمنعة والسلام وتحمل مستقبلاً أفضل للأجيال المقبلة؛ وضمان قيام مؤسسات قوية وشفّافة تتيحُ لسكان المنطقة الوصول إلى الحد الأدنى المطلوب من الخدمات والهياكل الأساسية؛ وخلق فرص عمل من خلال الإصلاحات والاعتماد على ما يتيحه التطور التكنولوجي من إمكانات؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ؛ وتحقيق

العدالة الاجتماعية؛ وإشراك الشباب؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ والاستفادة من فوائد الهجرة. ويُقصد من هذه الخطة أن تكون بمثابة إطار متماسك للدعم عبر سبعة برامج فرعية تُعنى بأولويات الدول الأعضاء في مجالات العمل

7- وفي عام 2020، ستبذل الأمانة التنفيذية للإسكوا جهوداً حثيثة للاستفادة من موقعها في إعلاء صوت المنطقة العربية ومناصرة قضاياها وإسداء المشورة لبلدانها، من أجل تحقيق الأهداف التالية:

(أ) توفير السلع العامة الإقليمية التي يمكن أن تكون مصدر فوائد مشتركة مهمّة وآثار غير مباشرة إيجابية، لإحداث تغيير على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة؛

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات مرتكزة على الأدلة، بدعم إنتاج البيانات والإحصاءات اللازمة لتنفيذ ورصد خطة عام 2030، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل الإقليمية العربية بشأن بيانات التنمية المستدامة؛

(ج) دعم الدول الأعضاء في تحسين فعالية السياسات العامة وتقديم الخدمات، عن طريق العمل على بناء القدرات والمؤسسات وبذل الجهود في سبيل المساواة وعدم إهمال أحد؛

(د) الرصد والتقييم وإسداء المشورة في سبل حشد جميع مصادر التمويل، لتهيئة الحيز المالي اللازم للحكومات بحيث تتمكن من العمل على مسار التنمية المستدامة وتكون المحرك لتنفيذ خطة عام 2030؛

(هـ) الاستفادة من الشراكات الإقليمية والشراكات بين بلدان الجنوب من أجل تسهيل نقل المعرفة من خلال المبادلات بين الخبراء، ودعم معاهد التدريب الوطنية والإقليمية لتوسيع نطاق المنتجات المعرفية للإسكوا وتعميق أثرها؛

(و) تعزيز التماسك والاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في المنطقة العربية، من خلال آلية التنسيق الإقليمي، وفي ما بين الدول الأعضاء من خلال اللجان الفرعية للإسكوا، والعمل على تحويل الالتزامات العالمية إلى إجراءات عمل إقليمية.

8- ومن موقع الإسكوا كبيت للخبرة والمشورة، ستسعى إلى وضع نتائج عملها المعياري في مبادرات عمل للنهوض بالقدرات المؤسسية في المنطقة، تلبيةً لمطالب الدول الأعضاء في مجالات تحدّدها. وستواصل الجمع بين ما تضطلع به من دور كصوت للمنطقة ومناصر لها، وما تنفذه من أنشطة التعاون الفني. وستُدرج هذه الأنشطة ضمن أطر وطنية متكاملة بهدف تحسين الفعالية، وزيادة أثر الدعم الذي تقدمه الإسكوا للتوصل إلى سياسات عامة ترتكز على الأدلة، وتعزيز الشفافية، بينما تحرص على الاستجابة للاحتياجات المستجدة للدول الأعضاء. وستواصل الإسكوا العمل على بناء شراكات استراتيجية مع المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية وعلى حشد الموارد والاستخدام الأمثل للموارد المالية وغير المالية تحقيقاً للأثر المنشود.

ثانياً- الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2020: البرامج الفرعية

ألف- البرنامج الفرعي 1: الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية

الهدف: دعم الدول الأعضاء في تحقيق أمن المياه والطاقة والغذاء، واتّخاذ إجراءات رشيدة للتصدي لتغيّر المناخ.

9- في عام 2020، ستعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا مع الدول الأعضاء على توطيد الدعائم الست لإدارة الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وهي ستركّز على تحسين أداء الطاقة من خلال تشجيع المباني الموفّرة للطاقة، وستقدم الدعم لتحديد واجتذاب مصادر التمويل المحتملة لبرامج التحول إلى نُظم الطاقة المتجددة. إضافةً إلى ذلك، ستعمل الأمانة التنفيذية على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات متكاملة لزيادة الأمن المائي، والنهوض بالزراعة المستدامة من أجل تحسين الأمن الغذائي، واتخاذ إجراءات مدروسة للتصدي لتغير المناخ. ومن خلال اللجان الفرعية، ستقدّم الأمانة التنفيذية الدعم لتنسيق إدارة الموارد الطبيعية على الصعيد الإقليمي.

تحقيق كفاءة الطاقة في المباني
(الهدف 7)

10- منذ عام 1990، تزايد استهلاك الطاقة إلى أكثر من الضعف في المنطقة العربية، وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي لم تسجّل أيّ انخفاض في كثافة الطاقة على مدى الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة. وفي عام 2018، استعرضت الأمانة التنفيذية للإسكوا وضع الطاقة في قطاع المباني، الذي يستهلك أكثر من ثلثَي مجموع الاستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية في المنطقة. واقترحت وضع برنامج لإعادة تجهيز المباني يرمي إلى تحسين الكفاءة الحرارية فيها، وإلى استبدال المعدّات والأجهزة ذات الكفاءة الضعيفة في استخدام الطاقة، وذلك لتعزيز استدامة الطاقة في المباني القائمة.

11- ومن أهم التحدّيات التي تواجه تنفيذ برامج كفاءة الطاقة في معظم البلدان العربية خفض الدعم على أسعار الطاقة، والنقص في آليات التمويل اللازمة، والتراخي في إجراءات الإنفاذ، وقلّة الاختصاصيين المهرة. ومن السبل الفعّالة للتصدي لهذه التحدّيات وضعُ برامج وسياسات تهدف إلى اتخاذ إجراءات فورية وبسيطة ومثبتة الفعالية في تحقيق كفاءة الطاقة، تُطبّق في عدد كبير من المباني القائمة وفي المساكن.

12- وفي عام 2020، ستعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا على إسداء المشورة للدول وبناء قدرات مؤسساتها في وضع الأطر والبرامج اللازمة لتعميم تنفيذ تدابير فعالة في تحقيق كفاءة الطاقة في قطاع المباني. وستوضع هذه الأطر وفقاً لنهج شامل يتضمنّ اتّخاذ إجراءات فنية ومالية ولوجستية. وفي عام 2019، ستشمل المرحلة الأولى من تنفيذ برامج كفاءة الطاقة إجراءَ دراسات مسحية أولية في ثلاث دول أعضاء.

برامج التحوّل إلى نُظم الطاقة المستدامة
(الهدف 7)

13- يقتضي التحوّل إلى نُظم طاقة أكثر استدامة في المنطقة العربية إجراءَ تغييرات في مزيج الطاقة، وتوفيرَ مزيد من مصادر التمويل تعوّض عن عدم كفاية الاستثمارات الحالية في الطاقة. وتدعم الأمانة التنفيذية للإسكوا

الدول الأعضاء في وضع سياسات تعزّز كفاءة الطاقة وتشجّع الاستثمار في الطاقة المتجددة. وهي تعمل على استعراض وضع تمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجدّدة في الدول الأعضاء، وعلى إبراز ما أنجز من إصلاحاتٍ على صعيد السياسة العامة وأسهم في إحداث تحوّل في الأسواق المعنية في المنطقة. وفي ضوء الاستنتاجات، تساعد الدول الأعضاء على تحسين الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وبالتالي استيفاء شروط الأهلية للحصول على التمويل من المصارف ومن مصادر أخرى.

14- وفي عام 2020، ستسدي الأمانة التنفيذية المشورة للدول الأعضاء بشأن الأدوات المتاحة لتمويل التحوّل إلى نُظم الطاقة المستدامة، وستعمل على بناء قدراتها للحصول على هذا التمويل، كما ستحدّد الطرق المناسبة للاستفادة من سُبُل التمويل الدولي المتاحة لمشاريع الطاقة النظيفة. وستبذل الأمانة التنفيذية الجهود لتيسير الشراكات والتنسيق فيما بين الجهات المعنية، بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية ومركز الشرق الأوسط للطاقة المستدامة للجميع. إضافة إلى ذلك، ستساعد الأمانة التنفيذية الدول الأعضاء على الاستفادة من إمكانات المشاريع المشتركة والتعاون الإقليمي من أجل الاستثمار في التصنيع المحلي للمعدات والتكنولوجيات المعزِّزة لكفاءة الطاقة، دعماً للتحول إلى نُظم الطاقة المستدامة.

اعتماد سياسات متكاملة من أجل الأمن المائي
(الهدف 6)

15- تُعَدُّ المنطقةُ العربية من أكثر المناطق شحّاً في المياه في العالم، حيث يحل 18 بلداً عربياً من أصل 22 دون عتبة شحّ المياه العذبة المتجددة، و13 بلداً دون عتبة شحّ المياه المطلق. ويزيد من تفاقم هذه الندرة الاعتمادُ على الموارد المائية الخارجية العابرة للحدود، وتغيّر المناخ، والضرر اللاحق بالبُنى الأساسية بسبب الاحتلال والنزاعات، وتدهور نوعية المياه، وهدر الموارد المائية دون عائد، وعدم كفاءة استخدام المياه، وارتفاع معدلات النمو السكاني. ومن أجل التصدي لهذه التحديات في سياق خطة عام 2030، تدعم الأمانة التنفيذية الدولَ الأعضاء في جهودها الرامية إلى مواءمة الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية القائمة مع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك مع الاستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة للفترة 2010-2030، وستخضع للمراجعة لاعتمادها بصيغتها النهائية في عام 2020.

16- وستستكمل الأمانة التنفيذية هذا المسار في السياسة العامة عن طريق تقديم الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء والآليات الحكومية الدولية لتوجيه السبل نحو رسم سياسات مدروسة وبرامج فعّالة بشأن الأمن المائي في المنطقة. وفي هذا الإطار، سيجري التركيز على النُهج المتكاملة لإدارة الموارد المائية والرامية إلى ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع عملاً بالهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة؛ وضمان إمكانية الوصول إلى موارد المياه العذبة لإنتاج الغذاء في المناطق الحضرية والريفية. وسيجري البحث في تغيّر المناخ وإدارة الموارد المائية العابرة للحدود، ليُصار إلى تضمين الخطط الوطنية الجوانب المتعلقة بمياه الأحواض ومياه ما بين الأحواض كجزء لا يتجزأ من إدارة موارد المياه السطحية والجوفية المشتركة. وستعمل الأمانة التنفيذية من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات على الصعيد العالمي (آلية الأمم المتحدة للمياه) والإقليمي (الفريق العامل المعني بالمياه في آلية التنسيق الإقليمي) على تعزيز اتساق وتنسيق الدعم المقدّم إلى الدول العربية لصياغة الاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج المتعلقة بالمياه.

الزراعة المستدامة من أجل تعزيز الأمن الغذائي
(الهدف 2)

17- تواجه المنطقة العربية مشاكل ناجمة عن تدهور الأراضي والتصحر بوتيرة متسارعة. وهي تعاني من شحّ المياه وفقدان جودة التربة، وهما عاملان يلحقان الضرر بالإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. وتتفاقم أسباب هيكلية أخرى من أسباب انعدام الأمن الغذائي، مثل الفقر والاعتماد على الاستيراد، بسبب النزاع وعدم الاستقرار، اللذين أصبحا معاً أهم عامل مؤثر في انعدام الأمن الغذائي في المنطقة على مدى السنوات الأخيرة. ومن الآثار المباشرة لهذا العامل تدمير الأراضي الزراعية، وانتشار القنابل العنقودية والألغام، ونفوق الماشية وتدمير الآليات، وصعوبة النفاذ إلى الأسواق. وقد كانت للنزاع آثارٌ غير مباشرة كانت سبباً في تثبيط الاستثمار في الزراعة وفي قطاعات التصدير.

18- ولمواجهة هذه التحديات، تدعم الأمانة التنفيذية للإسكوا الدول الأعضاء في صياغة نُهج متكاملة وشاملة للجميع وتطبيقها على مسار تحقيق الأمن الغذائي. وهي تعمل على تعزيز الزراعة المستدامة من خلال وضع أطر للرصد وإجراء التقييمات وتقديم المساعدة الفنية. وفي عام 2020، ستركّز الأمانة التنفيذية على تفعيل الإطار الإقليمي لرصد الأمن الغذائي الذي ستقوم الدول الأعضاء باستعراضه في عام 2019. واستنادا إلى الإطار المتكامل للرصد، ستعمل على إعداد تقارير عن الأمن الغذائي في سياق الأوضاع السائدة في المنطقة، وستُطلِع جهات مختلفة على النتائج التي توصّلت إليها. وفي إطار مشروعَين ميدانيين للتعاون التقني يهدفان إلى تعزيز استدامة القطاع الزراعي في المنطقة، سيُقدَّم دعم للمزارعين لتحسين الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال اعتماد ممارسات زراعية جيدة. وسيتم تَشارك الدروس المستفادة من هذين المشروعَين ومناقشتها عن طريق آليات حكومية وأثناء اجتماعاتٍ للخبراء تشارك فيها الوزارات المسؤولة عن الزراعة والموارد المائية.

إجراءات رشيدة تتخذها الدول الأعضاء للتصدي لتغير المناخ
(الهدف 13)

19- يتطلّب تعزيز القدرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لتغير المناخ إجراءَ تحليلاتٍ مدروسة لتبعاته وانعكاساته على التنمية المستدامة. وفي الدورة الوزارية الثلاثين للإسكوا، التي عُقدت في بيروت في حزيران/يونيو 2018، رحبت الدول الأعضاء بإنشاء المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ. ويُيسّر المركز الحصول على البيانات والمعلومات، ويقدّم الخدمات الاستشارية والتدريب بشأن التدابير والسبُل اللازمة لتحفيز العمل على التصدي لتغير المناخ. وهذا المركز هو أيضاً بمثابة محفل إقليمي لتبادل الآراء وبناء التوافق في المنطقة.

20- وستنظّم الأمانة التنفيذية للإسكوا في عام 2020 وُرشاً تدريبية إقليمية للمشاركين في المفاوضات حول تغيّر المناخ، لمناقشة المسائل القائمة والمستجدّة، وبناء قدرات الجهات المعنية في مجالات الطاقة والمياه والزراعة والبيئة لصياغة الخطط اللازمة للتكيف مع تغيّر المناخ وتنفيذ المشاريع للتخفيف من آثاره. وسيُسترشَد بنتائج هذه الجهود لدى إعداد المساهمات وخطط التكيّف المحدَّدة وطنياً بموجب اتفاق باريس، وذلك لدى إعداد التقارير حول تنفيذ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة. وستدعم الأمانة التنفيذية للإسكوا عمل المجموعات الحكومية وأفرقة الخبراء، بغية تعزيز التبادل الإقليمي وبناء توافق للآراء بشأن التحديات الإقليمية التي تؤثّر سلباً على القدرة على صياغة وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتغيّر المناخ على الصعيدين الوطني والعالمي. ومن خلال إنشاء

قاعدة إقليمية للمعرفة، سيسهل الوصول إلى مجموعات البيانات الإقليمية وإلى أدوات نظُم المعلومات الجغرافية والمواد الفنية اللازمة للتصدي لتغير المناخ ضمن إطار متكامل.

التنسيق الإقليمي من أجل تحقيق إدارةٍ مستدامةٍ للبيئة وللموارد الطبيعية
(الهدف 17)

21- لطالما كانت وزارات البيئة في طليعة مناصري خطة عام 2030. وقد التمست هذه الوزارات مراراً دعم الإسكوا في عقد مشاورات وندوات لمناقشة رصد تنفيذ هذه الخطة وتقديم التقارير بشأن تنفيذها على المستويَين الوطني والإقليمي. وقد نفذت مراكز البحوث الوطنية مبادرات لنقل التكنولوجيا وتطبيقها على المستوى الوطني.

22- وفي عام 2020، ستقدم الأمانة التنفيذية للإسكوا الدعم الفني والاستشاري إلى الآليات الحكومية، بهدف التوصل إلى توافق إقليمي في الآراء بشأن اعتماد نُهج متكاملة وشاملة للجميع على مسار التنمية المستدامة. وستدمج هذه النُهُج إدارة موارد المياه والطاقة والأراضي في التخطيط الإنمائي، بغية دعم تحقيق أمن المياه والطاقة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء. كذلك، ستعمل الأمانة التنفيذية على إعداد المواد الفنية الملائمة وتقديم التدريب اللازم حول السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز استدامة الإنتاج والاستهلاك في المنطقة العربية، مع التركيز على التكنولوجيات الخضراء.

23- وستعقد الأمانة التنفيذية اجتماعات تشاورية للخبراء، وستعمل على تحقيق توافق في الآراء بين الدول الأعضاء حول التحديات الإقليمية التي تحول دون الوصول إلى التكنولوجيات الخضراء الملائمة وفهمها. وفي عام 2020، وهي السنة المحدّدة لاستعراض التقدّم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ستدعو الأمانة التنفيذية إلى الاستفادة من التكنولوجيا للتقدم في تحقيق هذه الأهداف. ولذلك، ستقوم بإعداد المواد الفنية وتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة، مع إيلاء اهتمام خاص للتكنولوجيات الخضراء المراعية للمناخ التي يمكن أن تعزز الأمن المياه والطاقة والغذاء.

باء- البرنامج الفرعي 2: التنمية الاجتماعية

الهدف: دعم الدول الأعضاء في تحقيق تنمية اجتماعية شاملة للجميع ومنصفة وتشاركية في المنطقة العربية، وفي تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

24- في عام 2020، ستزيد الأمانة التنفيذية دعمها للدول الأعضاء لمواصلة وضع سياسات اجتماعية مرتكزة على الحقوق، وتيسير الإدماج الاجتماعي للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. وستسدي الأمانة التنفيذية أيضاً المشورة بشأن تحسين نُظم الحماية الاجتماعية القائمة والتخطيط الحضري المستدام. وهي ستواصل دعم الدول الأعضاء لتنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام 2030 ورفع مستوى الوعي بآثار الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على مستوى السياسة العامة.

خارطة طريق إقليمية لسياسات عامة قائمة على الحقوق والمساواة لتحقيق العدالة الاجتماعية (الأهداف 10 و16 و17)

25- يجتمع الإدماج والمساواة والعدالة في علاقة ترابط لا يمكن من دونها تحقيق تنمية مستدامة. وبناءً على الأنشطة المعيارية وأنشطة بناء القدرات الرامية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية ومكافحة عدم المساواة وتشجيع مشاركة المواطنين في صنع السياسات العامة، ستعزز الأمانة التنفيذية للإسكوا النهج القائم على علاقة الترابط هذه في التنمية.

26- وفي عام 2020، ستستضيف الأمانة التنفيذية للإسكوا الاجتماع السنوي لآلية الشراكات الإنمائية الإقليمية، توصلاً إلى توافق في الآراء في إطار العمل على إعداد خارطة طريق إقليمية لاعتماد سياسات عامة قائمة على الحقوق والمساواة ولإشراك المواطنين. وستؤدي خارطة الطريق، الرامية إلى طرح خيارات على صعيد السياسة العامة تُعدّها البلدان، إلى وضع خطط عمل وطنية من أجل تحقيق تنمية اجتماعية منصفة وشاملة للجميع وتشاركية.

سياسات وبرامج اجتماعية قائمة على الحقوق تركز على الإدماج الاجتماعي (الهدفان 10 و11)

27- في المنطقة العربية، تواجه الفئات المعرضة للمخاطر، والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب وكبار السن، العديد من الحواجز التي تحول دون احتوائهم ومشاركتهم الفعالة في مسار التنمية. فاحتمالات حصول هذه الفئات على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل قليلة مقارنة بالفئات الأخرى. ومن شأن التغيرات والتحوّلات الجارية على الصعُد الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية التي تشهدها المنطقة أن تؤدي إلى تعريض تلك الفئات لمزيد من لمخاطر الفقر والإقصاء. ومن المتوقع، مثلاً، أن يزداد انتشار الإعاقة في المنطقة العربية بفعل الشيخوخة والحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية والنزوح القسري.

28- وفي عام 2020، ستدعم الإسكوا الدول الأعضاء لتعزيز الإدماج الاجتماعي والمساواة، لصالح الفئات المعرضة للمخاطر، وذلك من خلال إنتاج المعرفة، وتشجيع الحوار بشأن السياسات والتعلّم من الأقران، والمساعدة في بناء القدرات الفنية لصانعي السياسات في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج منصفة ومتماسكة وشاملة للجميع.

29- ولتعزيز التنمية الحضرية المستدامة والشاملة للجميع، ستعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين عن طريق إجراء البحوث، وتنمية القدرات، وبناء توافق الآراء بشأن مجموعة متنوعة من قضايا السياسة الاجتماعية، مثل التخطيط الحضري الشامل للجميع، وسياسات الإسكان الاجتماعي، وتحسين الأحياء الفقيرة وتطوير أماكن الإيواء، ووضع سياسات وطنية شاملة للجميع تيسّر تنمية الحيّز الحضري. وستتولى الأمانة التنفيذية أيضاً وضع أطر الشراكات العالمية والإقليمية والوطنية اللازمة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، مع التركيز على الإدماج الاجتماعي.

نظم حماية اجتماعية لرفع مستويات المعيشة وإدارة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية
(الهدف 10)

30- تعمل شريحة كبيرة من المجتمع في البلدان العربية في القطاع غير النظامي، وتعاني من محدودية الحصول على الخدمات الاجتماعية وعدم استقرار الظروف السكنية والتعرُّض لمختلف أنواع الصدمات. ويعمل معظم الحكومات في المنطقة العربية حالياً على إصلاح نُظم الحماية الاجتماعية، عن طريق تخفيض الإعانات المالية أو إلغائها والاعتماد على المساعدة الاجتماعية الموجَّهة. ويجري العمل على تحسين إدارة الحماية الاجتماعية من خلال وضع سجلّات اجتماعية موحدة وشفافة.

31- وفي عام 2020، ستواصل الأمانة التنفيذية للإسكوا العمل مع الدول الأعضاء على زيادة الحماية الاجتماعية في القطاع غير النظامي، من خلال إعداد الدراسات وتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات تركز على نُظم الحماية الاجتماعية.

مواءمة السياسات الوطنية مع أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظَّمة والنظامية
(الهدف 10)

32- منذ عام 2013، تقود الإسكوا جهود التنسيق والتوجيه، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، في إطار العمل على وضع سياسات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالهجرة في المنطقة العربية. وقد نظّمت حلقات تدريبية حول وضع سياساتٍ للهجرة تدعم حقوق المهاجرين مع الاستفادة إلى أقصى حدٍّ ممكن من مساهمتهم في تنمية بلدان المنشأ والمقصد.

33- ويهدف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي وُضع في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى تحسين إدارة الهجرة والتصدي للتحديات المتصلة بها والاستفادة من الفرص الناجمة عنها، بما في ذلك مساهمتها في التنمية المستدامة. والأمانة التنفيذية للإسكوا ملتزمة بدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتفعيل هذا الاتفاق العالمي واستعراض التقدم المحرَز في تنفيذه، وذلك عملاً بالفقرة 50 منه التي تدعو اللجان الإقليمية إلى استعراض تنفيذه اعتباراً من عام 2020. وسوف تعمل الأمانة التنفيذية مع شركائها، ليس لتشجيع الحوار وتبادل الخبرات فقط، بل أيضاً لإيجاد حوافز لإصلاح السياسات وتحقيق اتّساقها تماشياً مع مبادئ وأهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

دعم تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام 2030
(جميع الأهداف)

34- أكّدت الدول الأعضاء في الإسكوا مراراً على أهمية التعاون الإقليمي والتعلُّم من الأقران والحوار بشأن السياسات العامة، لتحقيق التنمية المستدامة. وكلّفت الأمانة التنفيذية في كانون الأول/ديسمبر 2015 بقيادة تنظيم المنتدى العربي للتنمية المستدامة، وإعداد التقرير العربي للتنمية المستدامة، وتقديم التوجيه الفني وبناء القدرات للتكيّف مع أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها على الصعيد الوطني. ورحّبت الدول الأعضاء أيضاً بنهج التخطيط الإنمائي المتكامل الذي اقترحته الأمانة التنفيذية كأداة لتعزيز التنسيق بين القطاعات وزيادة الفعالية.

35- وفي عام 2020، ستعمل الأمانة التنفيذية على تحقيق مجموعة من المُنجَزات المترابطة، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي للمساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بوصفه منتدى فريداً من نوعه للتقدّم باتجاه تحقيق خطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي. وستركّز التدخلات على بناء المخزون المعرفي، وإجراء تحليلات مقارَنة للاتجاهات والأنماط، وإعداد التقارير المرحلية، وتوفير منتديات إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل التعلم وتبادل الآراء والحوار بشأن السياسات المتعلقة بأولويات التنمية المستدامة.

جيم- البرنامج الفرعي 3: التنمية والتكامل الاقتصادي

الهدف: دعم الدول الأعضاء في تحقيق حد أدنى من المستوى المعيشي اللائق لجميع شعوب المنطقة من خلال تنمية اقتصادية مطّردة ومتكاملة.

36- في عام 2020، ستضطلع الأمانة التنفيذية ببرنامج متعدد الجوانب لربط الاقتصاد الكلي بالسياسات الاجتماعية، وستقترح خياراتٍ على الحكومات لسدّ القصور في تمويل التنمية المستدامة وتوجيه الجهود المبذولة للقضاء على الفقر. وستقدم أيضاً المشورة بشأن الأطر التنظيمية اللازمة للنهوض بتنمية القطاع الخاص وتحسين قدرة المنطقة على المنافسة على الساحة الدولية، بهدف توفير فرص العمل.

سياسات الإصلاح المالي: الانعكاسات الاجتماعية والآثار على الاقتصاد الكلي
(الهدفان 8 و17)

37- تعمل الحكومات العربية جاهدةً على تقليص الفوارق الاجتماعية وتسريع وتيرة النمو، وذلك تحت وطأة قيود مالية تثقل كاهلها. ويتطلّب التصدي للتحديات التي ستواكب مسار التنمية المستدامة على الأمد الطويل اعتمادَ نُهُج مختلفة في وضع السياسات، ويستدعي إصلاح الاقتصاد الكلي في كثير من الأحيان. غير أنّ الافتقار إلى القدرات اللازمة في مجال الرصد الاقتصادي يحدّ من إمكانات تحقيق أي إصلاح. ومن خلال منشورها السنوي "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية"، ترصد الإسكوا أداء المنطقة على المستويَين الاقتصادي والاجتماعي وأثره على تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة؛ وتدعم الدول الأعضاء في التصدي للعقبات التي تعترضها على مسار التنمية المستدامة، من خلال اقتراح خيارات بشأن الإصلاح.

38- وفي عام 2020، سيركّز المسح على إصلاح دعم الطاقة، نظراً إلى أثر الإصلاحات على الوضع المالي للحكومة وقدرتها على تحمل الدين، وعلى استقرار الاقتصاد الكلي وقدرته التنافسية، وعلى سبُل العيش والبيئة. إضافةً إلى ذلك، سيتضمّن المسح دراستَي حالة هما تقييم لاحق (في مصر) وتقييم مسبق (في الكويت) لأثر إصلاحات دعم الطاقة في المنطقة.

39- وستقدّم الأمانة التنفيذية للإسكوا توصيات على مستوى السياسة العامة، وستُجري دراساتٍ بشأن بلدان محدَّدة، وستعمل على بناء قدرات الدول الأعضاء في استخدام النماذج الكميّة، وذلك من أجل التصدي لتحديات وطنية محدّدة وتيسير إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية وفي رصد الأداء.

الإنفاق الاجتماعي والأهداف المالية الكليّة وأهداف التنمية المستدامة
(الهدفان 1 و8)

40- يمثّلُ تحقيق التوازن في الإنفاق الاجتماعي وفي أهداف السياسات الكليّة أولويةً بالنسبة إلى الدول الأعضاء. ومع تعرّض الميزانيات العامة لضغوط متزايدة، يواجه الكثير من هذه الدول صعوباتٍ في ربط السياسات المالية بالأهداف الإنمائية. وتدعم الأمانة التنفيذية للإسكوا الجهود الوطنية الرامية إلى إعادة النظر في السياسة المالية الكليّة بغية تحقيق استقرار الاقتصاد الكليّ عن طريق ربط السياسة المالية بالتنويع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة.

41- وفي عام 2020، ستعمل الإسكوا على إعداد ونشر مجموعة من أدوات وضع النماذج وأدوات السياسة العامة، من أجل تحليل خيارات السياسة المالية وارتباطها بالإنفاق الاجتماعي والحيز المالي. وبواسطة الأدوات المنهجية، سيجري البحث في الصلات بين السياسة المالية الكليّة والإنفاق الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة. كذلك، ستُعَدّ دراسة استقصائية حول السياسة المالية تتضمّن تحليلاً للمسائل المتعلقة بالموارد المحلية والقدرة على تحمل الدين، وستُستحدَث أداة لوضع النماذج كأداة لتعزيز التفاعل بين الحيّزَين المالي والنقدي واللازم لتحقيق نمو شامل للجميع.

42- ومن المتوقع أن تستمر في عام 2020 الأنشطة الجارية، لدعم كلّ من الأردن وتونس والكويت في إعداد أدوات لرصد الإنفاق الاجتماعي. كذلك، ستنظَّم وُرَش عمل تدريبية، وطنية وإقليمية، تركّز على أدوات رصد الإنفاق الاجتماعي وعلى السياسة المالية الكلية. وسيُسترشَد بنتائجها لتوجيه الجهود المبذولة على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية لتعزيز فهم الصلات بين خيارات السياسة المالية والأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف السياسة المالية الكليّة.

تمويل التنمية
(جميع الأهداف)

43- إن تمويل التنمية وإنشاء نظام تمويل مستدام لا يزالان السبيلَين الأساسيَّين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد قدّمت خطة عمل أديس أبابا، الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، مجموعةً شاملة ومتكاملة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة العامة تضمّنت ما يزيد عن 250 إجراءً ملموساً لتمويل التنمية المستدامة وإحداث تحوّل في الاقتصاد العالمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

44- وتدعم الأمانة التنفيذية للإسكوا الدول الأعضاء للاستفادة من إطار العمل المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا، تماشياً مع العمل الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية واستراتيجية تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2018-2021) التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى أساس عملها في مجالَي الرصد والتقييم، ستقدّم الأمانة التنفيذية في عام 2020 توصيات بشأن خيارات يمكن الاستعانة بها لحشد مصادر التمويل واستحداث الحيّز المالي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

45- وستركز الأمانة التنفيذية للإسكوا عملياً على تقييم التحويلات الصافية من الموارد، وستعمل على تصميم سياسات تمويل ملائمة، وستوصي باتخاذ إجراءات للتصدي للثغرات التي تشوب مسار التنمية الاجتماعية

والاقتصادية. كذلك، ستتناول الأمانة التنفيذية مجالات الموارد العامة المحلية؛ والأعمال التجارية والتمويلية الخاصة، المحلية والدولية؛ والتعاون الإنمائي الدولي؛ والتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية ولتحقيق القدرة على تحمل الدين. كما أنها ستواصل تقديم الدعم الفني والتدريب للدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بتمويل التنمية؛ وستشارك في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، لتطوير مسارات ومفاهيم تمويل التنمية، والدفع باتجاه موقف عربي موحّد بشأن تمويل التنمية المستدامة.

القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد: تحليلات وأدوات على مستوى السياسة العامة
(الهدف 1)

46- الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية تحديان أساسيان يواجههما تحقيق خطة عام 2030. وخلال العقدين الماضيين، لم ينخفض الفقر كما كان متوقعاً نتيجةً للنمو الاقتصادي، كما لم تتغيّر مستويات عدم المساواة، بل تفاقمت. وعانت بلدان عديدة في المنطقة من عدم الاستقرار السياسي والنزاع، ومن تحدياتٍ اقتصادية واجتماعية متفاقمة باستمرار.

47- وللتصدّي لتلك التحدّيات، ستعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا على نقل المعرفة بالأطر العالمية والإقليمية المعنية بالقضاء على الفقر، والدعوة إلى تعزيز دور هذه الأطر بوصفها محفّزات للجهود الوطنية للحد من الفقر. وسوف تعمل على تنقيح الدليل العربي للفقر المتعدد الأبعاد، وعلى إعداد ورقة معلومات أساسية في هذا الشأن، سيتمّ النظر فيها في اجتماع إقليمي سيُنظَّم بالاشتراك مع جامعة الدول العربية. وستتولى الأمانة التنفيذية أيضاً وضع منهجية لتحليل العوامل المسبّبة لتغييرٍ في الفقر المتعدد الأبعاد مع مرور الوقت. وسيُسترشد بهذه الأنشطة في إعداد التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2021.

48- كذلك، ستوفّر الأمانة التنفيذية تحليلاً معمّقاً للفقر المتعدد الأبعاد وستطرح توصيات على مستوى السياسة العامة، من خلال تقديم خدمات استشارية، بشأن إصلاح السياسات الوطنية وتطوير الأدوات اللازمة لإدماج الغايات المتعلّقة بالفقر المتعدد الأبعاد في التخطيط ووضع الميزانيات على المستوى الوطني. وسيشمل ذلك تقديم تدريب مشترك مع جامعة الدول العربية حول الفقر المتعدد الأبعاد، وتنفيذ أنشطة تتعلق بتحليل الفقر المتعدد الأبعاد على الصعيد الوطني في بلدان محددة.

الحوكمة الاقتصادية والمنافسة
(الهدف 8)

49- لا تزال مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النموّ في المنطقة العربية ضعيفة. وضعف الحوكمة الاقتصادية، وقصور سياسات المنافسة والأطر التشريعية، وتعدُّد القطاعات غير النظامية، هي القيود الرئيسية التي تحول دون تحقيق وتنمية قطاع خاص قادر على التخفيف من البطالة المرتفعة وعلى المساهمة في الموارد المالية والميزانيات الحكومية عن طريق الضرائب.

50- وتشكلّ سياسات المنافسة إطاراً تشريعياً بالغ الأهمية لتمكين رواد الأعمال من الوصول إلى الأسواق، ولتحفيز الابتكار وضمان حماية المستهلك، نظراً إلى أنّ سياسة المنافسة وتنظيمَها مكوّنان أساسيان من مكونات النظم الاقتصادية. وتحتاج المنطقة العربية إلى قوانين فعّالة في مجالي المنافسة ومكافحة الاحتكار، وإلى هيئات

ذات كفاءة تتولى تنظيم السوق وتعمل على تعزيز بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمار والابتكار، وتحسين الأداء الاقتصادي، واستحداث فرص عمل، وتحفيز النمو.

51- وفي عام 2020، ستعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا على رفع مستوى الوعي بشأن سياسات المنافسة والتخطيط الإنمائي، باعتبارهما من أركان التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع. وستعمل كذلك على تيسير الوصول إلى الخبرات الدولية والإقليمية والوطنية والبحوث الخاصة بالمنطقة والمتعلقة بهذه السياسات. وستدعم الأمانة التنفيذية الدول الأعضاء في صياغة النُهُج اللازمة لوضع خطط إنمائية متكاملة واستراتيجيّة ومنسَّقة على نحو أفضل؛ وفي تعزيز الحوكمة الاقتصادية، بسبل منها إجراء إصلاحات تشريعية وتنظيمية. وبالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ستعمل الأمانة التنفيذية على استحداث الأدوات ووضع المنهجيات وجمع البيانات بما يتماشى مع المعايير الدولية، وذلك لإتاحة خيارات على مستوى السياسة الاقتصادية تتّسم بالاستدامة وترتكز على الأدلة.

تنمية القطاع الخاص واستحداث فرص العمل
(الهدف 8)

52- يواجه واضعو السياسات في المنطقة العربية تحدّياتٍ تحول دون مواكبتهم للتحوّل الديمغرافي الذي تشهده المنطقة ولتراجع الطلب على اليد العاملة الماهرة التي تتقاضى أجوراً لائقة. وفي العقدين الماضيَين، تركّز الجزء الأكبر من فرص العمل الجديدة في القطاع العام والقطاعات غير النظامية. ومعدلات مشاركة النساء والشباب في القوى العاملة هي الأدنى عالمياً. وتسعى الأمانة التنفيذية للإسكوا إلى المساهمة في النقاشات الدائرة حول هذه المسائل، من خلال البحث في الطلب على اليد العاملة وتحديد أسباب فشل السياسات الاقتصادية في توفير فرص عمل مستدامة في القطاع الخاص في البلدان العربية.

53- وفي عام 2020، ستضطلع الأمانة التنفيذية، بالتعاون مع منظّمة العمل الدولية، في أنشطة تتعلق بتنمية القطاع الخاص واستحداث فرص العمل، وستقوم بتعزيز معرفة الدول الأعضاء بالمساهمات المحتمَلة للقطاع الخاص في النهوض بالتشغيل المستدام والشامل للجميع وبالقيود التي قد تحدّ من هذه المساهمات. وسوف تقوم الأمانة التنفيذية بإعداد ملامح قُطرية متعلقة بالتشغيل، في إطار مساهمتها بتحليل هذا المجال. وستقوم أيضاً بإعداد مسح حول السياسة الصناعية، بغية تحديد المحاذير والثغرات التي تشوب السياسات العامة وتحول دون توفير فرص عمل في القطاع الخاص. وسيكمَّل هذا العمل بورقة حول السياسات الصناعية الخضراء والاستدامة.

التجارة بوصفها محرّكاً لخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة
(الهدف 17)

54- تقدّم الأمانة التنفيذية للإسكوا إلى الدول الأعضاء مشورةً على مستوى السياسة العامة بشأن إدماج قطاعات منتِجة محدّدة في سلاسل القيم العالمية والإقليمية؛ وبشأن خيارات التنويع التجاري والقدرة على المنافسة في التجارة؛ وكفاءة اللوجستيات؛ ودور التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلّي والسياسات القطاعية في تحقيق التكامل الإقليمي. كذلك، تدعم الأمانة التنفيذية الدول الأعضاء في المفاوضات بشأن الاتفاقات الإقليمية والمتعدّدة الأطراف، كما في تنفيذها. وتهدف هذه الاتفاقات إلى تعزيز قدرة المنطقة العربية على المنافسة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير فرص العمل.

55- وفي عام 2020، ستجري الأمانة التنفيذية تقييمات سابقة ولاحقة للاتفاقات التجارية الرئيسية التي نُفِّذت في المنطقة، والاتفاقات التي تزال قيد التفاوض، مع التركيز على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية أغادير، ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية. وترمي هذه التقييمات إلى تحديد العقبات التي تحول دون تحسُّن تكامل الاقتصادات العربية مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية. كما ستقوم برصد التكامل الاقتصادي لجهة الصادرات من السلع والخدمات، والتحويلات المالية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مواد فنية سيصار إلى جمعها في تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي الذي سيصدر في عام 2021.

56- وستستفيد الأمانة التنفيذية من تعاونها مع كل من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي والمنظمات الدولية المتخصّصة، مثل مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من أجل مناقشة نتائج البحوث ونشرها. وتنفّذ الأمانة التنفيذية، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مشروعاً لتقييم التقدّم المحرز في مجال التكامل الإقليمي سيمتدّ حتى نهاية عام 2020 وسيشكّل أداةً فعّالة لتنمية القدرات الوطنية في مجالَي رصد وتقييم تكامل الاقتصادات العربية مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية.

دال- البرنامج الفرعي 4: التكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي

الهدف: دعم الدول الأعضاء في النهوض بالتكنولوجيا والابتكار باعتبارهما محركين ضروريين لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

57- في عام 2020، ستقدم الأمانة التنفيذية الدعم إلى الدول الأعضاء لتسخير التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للجميع. وستشكل المشورة التي ستسديها في مجالات تطوير ونقل وإدارة التكنولوجيا والابتكار ركيزةً لجهودها في هذا المجال.

التكنولوجيات الرقمية من أجل التنمية المستدامة
(الهدف 9)

58- في الدورة الوزارية الثلاثين للإسكوا المنعقِدة في حزيران/يونيو 2018، اعتمدت الدول الأعضاء توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وأكدّت فيه أنها "على ثقة تامة بأن التكنولوجيا والابتكار هما من الروافع الرئيسية لخطة عام 2030، ومصدر لحلول ابتكارية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، محورها الإنسان". واستجابةً للطلبات الموجّهة إليها والواردة في وثيقة التوافق، ستصدر الأمانة التنفيذية للإسكوا الطبعة الأولى من التقرير العربي للتنمية الرقمية لعام 2019، بهدف تقييم التقدّم المحرز في سياسات التكنولوجيا الرقمية وتسليط الضوء على أوجه القصور في جاهزية الدول العربية لاستيعاب التطورات الرقمية المتسارعة. كذلك، ستعقد الأمانة التنفيذية المنتدى العربي الرفيع المستوى الثاني بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي سيركز على موضوع "التمكين والشمول"، لا سيما الشمول المالي، وهو الموضوع الذي سيتمحور حوله المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2019.

59- وفي عام 2020، ستقدّم الأمانة التنفيذية الدعم للدول الأعضاء في الإسكوا في تنفيذ نتائج المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت لعام 2019. وستضطلع بنواتجَ معيّنة في ضوء خارطة الطريق العربية الثانية لحوكمة الإنترنت،

الصادرة في كانون الثاني/يناير 2018، وذلك في إطار بحثها المستمر في الصلات بين حوكمة الإنترنت وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. كذلك، ستُعقد ورش عمل إقليمية لتحديد مواضيع المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت لعام 2021 ووضع جدول أعماله. وستواصل الأمانة التنفيذية تقديم الدعم للدول الأعضاء لتعزيز جاهزيتها للاستفادة من التكنولوجيات الرقمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وستتضمن الأنشطة اجتماعاً إقليمياً للخبراء وورشة عمل لاستعراض التقدّم المحرز في إعداد التقارير الوطنية حول التنمية الرقمية. وستكون هذه الأنشطة من المواضيع التي ستتناولها المشاورات الإقليمية بشأن المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021.

سياسات الابتكار وبيئة تمكينية للتنمية التكنولوجية
(الهدف 17)

60- يتزايد دور الابتكار أهمية في رفع مستوى إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدرتها التنافسية، وتعزيز ريادة الأعمال، ودعم التنمية المحلية. ومنذ عام 2017، اقترحت الأمانة التنفيذية للإسكوا أطراً للسياسة العامة لإدماج الابتكار في الخطط الإنمائية للبلدان العربية، ووضعت توصيات تهدف إلى تحسين نظم الابتكار، بما في ذلك نظم الملكية الفكرية، كما دعت إلى حوكمة الانترنت على نحو يعزّز الانفتاح على التحوّل الرقمي.

61- وفي عام 2020، ستعقد الأمانة التنفيذية اجتماعاتٍ للخبراء، في المجالات التي تتطلبها تلك السنة، كما ستضطلع بعدد من أنشطة التعاون الفني، بغية تقديم حلول مبتكرة للتحديات التي تواجهها لرفد جهود التنمية. وستقدم أيضاً توصيات وأدوات عمليّة لمواصلة تنمية قدرات الدول الأعضاء في مجال الابتكار، ولزيادة عدد رواد الأعمال، لا سيما من الشباب والنساء. وستعمل كذلك على تشجيع المنتجات والخدمات المبتكرة من أجل تحسين التفاعل بين الحكومة والمواطنين.

بيئة مواتية لتطوير التكنولوجيا ونقلها
(الهدف 9)

62- تؤدّي البيئة التي يجري فيها تطوير التكنولوجيا ونقلها دوراً محورياً في زيادة استخدام التكنولوجيا لرفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية، واستحداث فرص العمل، وتعزيز البحوث على المستوى المحلي، وتنفيذ الأنشطة الإنمائية المبتكرة. وفي الأعوام الماضية، ساعدت الأمانة التنفيذية للإسكوا الدول الأعضاء في ايجاد بيئة مواتية لنُظُمها التكنولوجية، واستضافت عدداً من الاجتماعات الرفيعة المستوى وورش العمل لمناقشة صياغة سياسات بهذا الخصوص.

63- وستعمل في عام 2020 على مواصلة تيسير التعاون بين الجهات المعنية في القطاعات الاقتصادية المنتِجة والمسؤولين الحكوميين. وستقدّم مشورةً على صعيد السياسة العامة بشأن تطوير التكنولوجيا على المستوى الوطني والإقليمي، وذلك بهدف بناء علاقات مثمرة بين منتجي المعرفة ومستهلكيها، كالقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، في مجال التكنولوجيا، ودعم إنشاء منصّة إقليمية للتنسيق العلمي والتكنولوجي بينهم.

64- وفي عام 2020، ستعمل الأمانة التنفيذية على دراسة الصلات بين الخطط الوطنية الرامية إلى تحقيق التصنيع المستدام والشامل للجميع، والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتكنولوجيات الرائدة والذكاء الاصطناعي

ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. وبالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية المتخصصة الاخرى، ستدعم الدولَ الأعضاء للاستفادة بصورة كاملة من التطور التكنولوجي في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الرفاه الاجتماعي وجودة الحياة. وستواصل إتاحة خيارات على صعيد السياسة العامة لتعزيز بيئة التكنولوجيا في البلدان العربية، عن طريق تنظيم الاجتماعات وورشات العمل وإعداد سلسلة من المنشورات، منها نشرة حول التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي. إضافة إلى ذلك، ستنظم الأمانة التنفيذية اجتماع اللجنة الحكومية للتكنولوجيا من أجل التنمية، واجتماعات المجلس العربي للحكومة الإلكترونية.

هاء- البرنامج الفرعي 5: الإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة

الهدف: دعم الدول الأعضاء في تطوير قدراتها من أجل وضع سياسات مرتكزة على الأدلة، استناداً إلى بيانات وإحصاءات وطنية وإقليمية وافية وموثوقة وحسنة التوقيت وقابلة للمقارنة، دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وحرصاً على تحقيق الاتساق مع المعايير والأساليب والمفاهيم الإحصائية الدولية.

65- في عام 2020، ستعمل الأمانة التنفيذية على تعزيز الإطار المؤسسي للإحصاءات الرسمية في المنطقة العربية. وستعمل أيضاً على بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية لتحسين إنتاج البيانات الوطنية ونشرها والإبلاغ بها، كما ستركّز على عودة العمليات الإحصائية إلى مسارها في البلدان الخارجة من النزاعات.

الإطار المؤسسي للإحصاءات الرسمية
(الهدف 17)

66- تيسّر الأمانة التنفيذية للإسكوا العمليات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات الرامية إلى إعداد إطارٍ مؤسّسي للإحصاءات الرسمية وتطويعه وفقاً لمتطلبات السياسة العامة لتنفيذ خطّة عام 2030. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقدّم الأمانة التنفيذية الخدمات للّجنة الإحصائية في الإسكوا ومجموعة العمل المعنية ببيانات أهداف التنمية المستدامة التابعة لآلية التنسيق الإقليمي للدول العربية، وتعمل على ضمان اتساق أنشطتهما.

67- وستسعى الأمانة التنفيذية في عام 2020 إلى تشجيع اعتماد معايير إحصائية إقليمية، بسبل منها إعداد قاموس ثنائي اللغة للمصطلحات الإحصائية، باللغتين العربية والانكليزية، في 13 موضوعاً إحصائياً محدداً. ومن خلال الأنشطة الاستشارية الفنية وأنشطة التعاون الفني التي تضطلع بها، ستدعم الأمانة التنفيذية الدولَ الأعضاء في وضع استراتيجيات للإحصاءات الرسمية لرصد تنفيذ خطة عام 2030. كما ستسعى إلى التوفيق بين البرامج الإحصائية المختلفة، ما سيسهم في تحديد أولويات كل من المنظمات الدولية العاملة في المنطقة، وتحسين التنسيق الإقليمي في مجالَي تنمية القدرات وتوفير البيانات. إضافة إلى ذلك، ستبني الأمانة التنفيذية على الشراكات القائمة من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من الأعباء الملقاة على النظم الإحصائية الوطنية، وتعظيم أثر الجهود المشتركة.

بناء القدرات في مجال الإحصاءات الرسمية
(الهدف 17)

68- ستقوم الأمانة التنفيذية للإسكوا في عام 2020 بتخصيص أكثر من نصف مواردها المُرصدة للإحصاء لتنمية قدرات النظم الإحصائية الوطنية. وسوف تأخذ في الحسبان التفاوت في مستوى تطورّ الإحصاء بين الدول

الأعضاء، واحتياجات كلّ منها على صعيد السياسات العامة، كما ستساعدها على إنتاج إحصاءات عالية الجودة وحسنة التوقيت. وستعقد الأمانة التنفيذية اجتماعات للخبراء والفرق الاستشارية لمناقشة منهجيات جمع البيانات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والديمغرافية. وستقدم أيضاً المساعدة الفنية لمعالجة مسائل فنية محددة، وستستفيد من موارد من خارج الميزانية من أجل تنمية القدرات في مجالات محددة ذات أولوية، مثل إحصاءات الأسعار. كذلك، ستساعد الأمانة التنفيذية البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار على إنتاج بيانات مفصّلة وجيدة النوعية وبالتواتر المطلوب.

إنتاج البيانات الوطنية ونشرها والإبلاغ بها
(الهدف 17)

69- يتطلب وضعُ سياساتٍ مرتكزة على الأدلة توفر مزيد من التفاصيل الزمنية والمكانية والسياقية للبيانات المتاحة. وتتلقى الأجهزة الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء عدداً كبيراً من الطلبات غير المنسَّقة للحصول على البيانات من المنظمات الإقليمية والدولية. ومنذ عام 2018، تساعد الأمانة التنفيذية للإسكوا هذه الأجهزة بتزويدها ببيانات حول عدّة مجالات، باللغتين الإنكليزية والعربية، وذلك من خلال نظام إلكتروني جديد للمعلومات الإحصائية. ويشمل النظام نموذج مستودع بيانات ونموذجاً لإدارة البيانات. وتتيح الأدوات التحليلية وأدوات تحويل البيانات والإبلاغ التي يشملها هذا النظام إضافة نماذج لنشر البيانات عبر المواقع الشبكية والأجهزة المحمولة والتطبيقات المخصصة لأغراض محدّدة، وذلك بشكل تدريجي. ويمثّل هذا النظام الإلكتروني للمعلومات الإحصائية منصّة إقليمية فريدة من نوعها تتيح للبلدان العربية تبادل البيانات الإحصائية، وتتيح زيادة اتساق البيانات الإحصائية المنشورة والتخفيف من عبء الإبلاغ عن هذه البلدان.

70- وستعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا في عام 2020 على توسيع نطاق نشر البيانات والإحصاءات والإبلاغ بها باستخدام تكنولوجياتٍ جديدة. وسيتيح هذا النظام الإلكتروني تبادل "البيانات من آلة إلى آلة" مع الشركاء الدوليين والإقليميين، باستخدام معايير تتوافق مع مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية. وستتولى الأمانة التنفيذية تحويل المنشورات الإحصائية المطبوعة إلى منشورات إلكترونية، بطرق منها نظم البيانات الحية.

تكنولوجيات ومصادر بيانات جديدة في الإحصاءات الرسمية
(الهدف 17)

71- إذا تم تخزين مصادر البيانات الجديدة، المعروفة بالبيانات الضخمة، وتعريفها وتحليلها على النحو الواجب، فبإمكانها أن توفّر كمّاً هائلاً من المعلومات لواضعي السياسات وعموم المستخدمين. ويتيح تزايد مبادرات البيانات المفتوحة فرصاً للأجهزة الإحصائية الرسمية لتحسين جدوى عملية إنتاج البيانات وكفاءتها، كما يمكّنها من الاستجابة لتزايد الطلب على البيانات.

72- وفي عام 2020، ستعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا على تشجيع اعتماد تكنولوجيات ومصادر بيانات جديدة في الإحصاءات الرسمية، وستواصل البحث في سبُل استخدام الدراسات التحليلية للبيانات الضخمة بفعاليّة. كما ستتعاون مع الأجهزة الوطنية المعنية بالمسائل الجغرافية المكانية ومع منتجي الإحصاءات الرسمية من أجل تعميم استخدام التحليل الجغرافي المكاني والتحليل الإحصائي. وستعزّز الأمانة التنفيذية صلاتها مع مبادرات

عالمية، مثل الفريق المعني برصد الأرض، ومبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، والفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة.

إعادة تفعيل العمليات الإحصائية في البلدان المتأثرة بالنزاعات
(الهدف 17)

73- يلحق عدم الاستقرار السياسي والنزاعات والأزمات أضراراً جسيمة بإنتاج الإحصاءات الوطنية، بفعل تدمير البُنى الأساسية الإحصائية واستنزاف القدرات الإحصائية. وتعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا على تعزيز فوائد التعاون بين بلدان الجنوب، وعلى تشجيع نقل المعرفة من أجل التصدي للمشاكل التي تواجهها العمليات الإحصائية. وهي تقدّم خدمات بناء القدرات للنظم الإحصائية الوطنية في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

74- وستقدّم الأمانة التنفيذية في عام 2020 المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء الخارجة من نزاعات لتعاود إجراء الاستقصاءات الإحصائية ولتتولى تنظيم مسوح محددة لتقييم أثر الحرب والنزاع على الأسر المعيشية والبيئة والاقتصاد. والدول التي تعدّر عليها إجراء تعداد سكاني في الجولة الأخيرة من التعدادات، مثل الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن، ستحصل على المساعدة للشروع بتنظيم التعدادات بانتظام، وتحديث الأطر التي تؤخذ منها العيّنات، وإعداد تقديرات إحصائية حول الوقائع المستجدة مثل الخسائر البشرية، وحركات النزوح الكثيفة والدمار الهائل، والتي ينبغي أن تبرز كلّها في إحصاءاتٍ رسميةٍ لإتاحة وضع سياسات مرتكزة على الأدلة.

واو- البرنامج الفرعي 6: النهوض بالمرأة

الهدف: دعم الدول الأعضاء في تحقيق العدالة بين الجنسين لجميع النساء والفتيات في المنطقة العربية.

75- في عام 2020، ستعمل الأمانة التنفيذية على تيسير المشاركة الفعالة للدول الأعضاء في قضايا المرأة والسلام والأمن؛ وستدعم الدول الأعضاء لتنفيذ استجابات شاملة للعنف ضد المرأة وتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد من أجل النهوض بالعدالة بين الجنسين. وستسعى الأمانة التنفيذية إلى ضمان تعميم مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين في جميع الخدمات المقدّمة إلى الدول الأعضاء.

فعالية المشاركة الوطنية في برنامج المرأة والسلام والأمن
(الهدفان 5 و16)

76- يقع القسط الأكبر من آثار النزاع والنزوح في المنطقة العربية على كاهل النساء والفتيات. وتعرّضهن لمزيد من مخاطر العنف على أساس الجنس يضيّق أمامهن فرص الوصول إلى العدالة، وهو وضع يزداد تفاقماً بفعل ما يسود أصلاً من عدم المساواة بين الجنسين وما يشوب وضع المرأة من ضعف.

77- وتضطلع المرأة بدور بالغ الأهمية في بناء التماسك الاجتماعي وإعادة إرساء المعايير الاجتماعية ما بعد النزاعات. فإشراكها في مفاوضات السلام يعزز احتمالات التوصل إلى اتفاقات السلام الدائم.

78- والأمانة التنفيذية للإسكوا، إذ تسترشد بقرار مجلس الأمن 1325 (2000) المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000، ستعمل مع الآليات الوطنية للمرأة في الدول العربية على وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتنص خطط العمل الوطنية على المعايير التي تعتمدها الدولة في إطار الحماية والوقاية والمشاركة والإغاثة والإنعاش، وتهدف إلى تمكين المرأة من المشاركة في عمليات صنع وحفظ وبناء السلام. وفي عام 2018، وضع كل من الأردن، وتونس، والعراق، ودولة فلسطين خطة عمل وطنية من هذا القبيل؛ أما الدول العربية الأخرى فهي حالياً في صدد مناقشة مشاريع الخطط لديها.

79- وفي عام 2020، ستعمل الأمانة التنفيذية على بناء القدرات لدى الدول الأعضاء لتعزيز التزامها بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وستسعى الأمانة التنفيذية إلى زيادة عدد خطط العمل الوطنية المعتمدة وإحراز المزيد من التقدم نحو إشراك المرأة في عمليات صنع وبناء السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعقد الأمانة التنفيذية للإسكوا اجتماع فريق خبراء حول موضوع النساء الوسيطات، تُناقش خلاله الممارسات الفضلى في إشراك المرأة، بالطرق النظامية وغير النظامية، في عمليات السلام. وسيخلص الاجتماع إلى صياغة موجز للسياسة العامة بهذا الشأن. وستنظم الأمانة التنفيذية كذلك أنشطة للتوعية في عام 2020، لبدء مناقشة عامة بشأن أدوار المرأة في صنع السلام وبناء السلام في المنطقة العربية، وستنظم نشاطاً جانبياً حول هذا الموضوع أثناء الدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة، التي ستُعقد في الأمم المتحدة في نيويورك في آذار/مارس 2020.

نهج شامل تعتمده الدول في التصدي للعنف ضد المرأة
(الهدف 5)

80- تتعرض امرأة واحدة من كل ثلاث نساء في المنطقة العربية لشكلٍ ما من أشكال العنف. وتتصدى الحكومات لهذه الآفة أكثر فأكثر عن طريق إصلاح القوانين، بسبُل منها سن قوانين قائمة بذاتها، وتشريعات ضد التحرش الجنسي، وإلغاء القوانين التي تسمح للمغتصب بالزواج من الضحية.

81- والأمانة التنفيذية للإسكوا، سعياً منها إلى اعتماد نهج أكثر شمولاً، تدعم الدول العربية في تقدير تكاليف العنف ضد المرأة. والواقع أنّ للعنف ضد المرأة تداعيات اقتصادية جسيمة وطويل الأجل على المرأة وأسرتها ومحيطها والبلد الذي تعيش فيه. وتقدير كلفة العنف، وهو عمليةٌ طويلة الأمد تستغرق عدة سنوات، يتيح للدول تقييم آثاره على شتى المستويات. وكانت مصر أول دولة عربية تقوم بتقدير الكلفة الإجمالية للعنف ضد المرأة، والتي بلغت 6.15 مليار جنيه مصري (أو 343 مليون دولار أمريكية) في عام 2015.

82- وتقدم الأمانة التنفيذية للإسكوا الدعم الفني إلى العراق ولبنان والمملكة العربية السعودية في مشاريع حساب هذه الكلفة. وفي عام 2020، ستواصل الإسكوا دعم الدول الأعضاء في حساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، من خلال تدابير لبناء القدرات مصممة خصيصاً لهذه الغاية. ومن المتوقع أن تساهم هذه التدابير في صياغة استجابات وطنية واقعية، وفي وضع المعارف التي تُبنى على صعيد المنطقة في متناول البلدان. وتصدر الأمانة التنفيذية موجزاً متكاملاً للسياسة العامة، يتضمن الخدمات المتاحة للمرأة في المنطقة العربية في مجالات مثل خدمات الحماية، والخدمات القانونية أو الطبية أو الاقتصادية.

83- وستوسّع الأمانة التنفيذية نطاق هذه الجهود ليشمل الآثار الاقتصادية لزواج الطفلات. وقد انتشرت حالات زواج الطفلات في المنطقة العربية، باعتبارها من آليات التكيّف السلبي خلال النزاع والنزوح. وستصدر ورقة معلومات أساسية، هي الأولى من نوعها، حول تقدير تكاليف زواج الطفلات في المنطقة العربية.

84- وسيُصار إلى تنظيم أنشطة توعية في لبنان على مدى عام 2020، في حلقات نقاش يشارك فيها خبراء وتتناول قضايا المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، ستنظم الإسكوا المباراة الفنية السنوية للشباب في إطار حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف على أساس الجنس، وستصدر مواد إعلامية ترويجاً للحملة.

المشاركة الاقتصادية للمرأة على مسار العدالة بين الجنسين
(الهدفان 5 و10)

85- في عام 2016، اعتمدت الدول الأعضاء في الإسكوا "إعلان مسقط: نحو تحقيق العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية". وشددت هذه الدول على أنّ تهيئة فرص اقتصادية للمرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل عنصران رئيسيان من عناصر العدالة بين الجنسين؛ وأنّ لهما أثراً مضاعفاً على رفاه المرأة في المجتمع الذي تعيش فيه.

86- ولا يزال متوسط معدل تشغيل المرأة في المنطقة العربية هو الأدنى على الصعيد العالمي، إذ يبلغ اليوم 17.1 في المائة حسب بيانات منظمة العمل الدولية. ومن أجل تحديد العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الاقتصاد وحصولها على الفرص الاقتصادية، ولاستكشاف سبل الاعتراف، بطرق نظامية، بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تضطلع بها، وبهدف تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن كيفية تحسين التصدي لهذه العقبات، سوف تقوم الأمانة التنفيذية بإنشاء منبر لتبادل المعارف ونقلها، وبإعداد موجز للسياسة العامة بشأن هذا الموضوع. كذلك، ستشرع الأمانة التنفيذية في تنفيذ حملة حول موضوع العدالة الجنسانية في اليوم الدولي للمرأة في عام 2020، وستصدر مقال رأي عن هذا الموضوع.

87- وستقدّم الأمانة التنفيذية الدعم للدول الأعضاء وأعضاء اللجنة الفرعية المعنية بقضايا الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، لتنمية قدراتها في تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، تماشياً مع الأطر الدولية الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لتحقيق العدالة بين الجنسين. وفي مناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، ستعقد الإسكوا اجتماعاً رفيع المستوى لتقييم التقدم الذي تحرزه المنطقة في تنفيذ هذا الصكّ الدولي.

تعميم مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين لتحسين الدعم المقدَّم للدول الأعضاء
(جميع الأهداف)

88- في 27 تموز/يوليو 2012، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار 24/2012 بشأن تعميم مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، والذي رحّب بوضع خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومنذ عام 2013، أحرزت الأمانة التنفيذية للإسكوا تقدماً كبيراً باتجاه تنفيذ هذه الخطة، وما برحت تُعتبَر الأفضل أداءً في هذا الصدد. وقد كرّست تعميم مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين على جميع المستويات داخل الأمانة العامة، وقدّمت خدمات بناء القدرات

والتوجيه للموظفين. ويشكّل تعيينُ نقاط اتصال تُعنى بقضايا الجنسين في الشُعب في الإسكوا أحد أركان تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

89- وفي عام 2020، سوف تواصل الأمانة التنفيذية للإسكوا العمل على تعزيز قدرات هذه الجهات من أجل المساهمة في المنشورات عن طريق تقديم المشورة والمدخلات الخاصة بقطاعات معيّنة، وذلك بطرق نظامية وغير نظامية. ومن شأن ذلك كفالة تعميم مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين. وستقدم أيضاً إلى إحدى الشعب الفنية مجموعة متكاملة من الخدمات لتنمية قدراتها. وللاعتراف بالمبادرات المميزة المنفّذة لتعميم مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين، ستمنح الأمانة التنفيذية للإسكوا الجوائز لأصحاب هذه المبادرات في كل فترة سنتين. وسيجري إعداد دراسة استقصائية لتقييم القدرات في مجال المساواة بين الجنسين لجميع الموظفين، ودراسة استقصائية حول ثقافة المنظمة، بهدف تقييم التقدم المحرز وتحسين إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمل الذي تضطلع به الأمانة التنفيذية للإسكوا مع الدول الأعضاء.

90- وبناءً على تجربتها مع الآلية الوطنية للمرأة في الأردن، ستنظم الأمانة التنفيذية حدثاً جانبياً بشأن تعميم مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين في المؤسسات العربية، وذلك في الدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة. وستساهم بفعالية في اجتماعات الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وفي نواتجها، وهي شبكة مؤلفة من نقاط الاتصال المعنية بقضايا الجنسين في مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، وتترأسها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

زاي- البرنامج الفرعي 7: التنمية وتخفيف آثار النزاعات

الهدف: دعم الدول الأعضاء في حالات النزاع وما بعد النزاع للنهوض بالقدرات المؤسسية من أجل تخفيف آثار النزاعات ومنعها، وتشجيع إقامة مؤسسات خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، على مسار التنمية المستدامة.

91- في عام 2020، ستعمل الأمانة التنفيذية على تطوير قدرات المؤسسات الفلسطينية في صياغة الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الرامية إلى تخفيف آثار الاحتلال الإسرائيلي. وستعمل مع الدول الأعضاء لتعزيز قدرة المؤسسات العامة في تحقيق السلام المستدام؛ واستباق النزاعات؛ وتقديم الخدمات العامة في إطارٍ من المساءلة، لدرء مخاطر تجدد النزاعات أو نشوبها.

الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية اللازمة لتخفيف آثار الاحتلال الإسرائيلي
(الهدفان 8 و16)

92- كُلِفت الأمانة التنفيذية للإسكوا برصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الممارسات التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وإعداد تقارير بشأنها. ويفضي الاحتلالُ الإسرائيلي وسياساته وممارساته إلى ظروف تعرقل الجهود التي تبذلها دولة فلسطين في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

93- ومنذ عام 2016، تجري الأمانة التنفيذية للإسكوا مشاورات مكثّفة مع المسؤولين الفلسطينيين ووكالات الأمم المتحدة، ومع عشرات الخبراء، لتحديد أفضل نهجٍ إنمائي يمكن اعتماده للتخفيف من آثار الاحتلال. وتم الاتفاق على تحليل الأثر التراكمي والمتعدد المستويات الناجم عن عقودٍ من السياسات والممارسات والإجراءات الإسرائيلية التي تصبّ في إطار منظومةٍ متكاملة ومعقّدة للتحكّم بالفلسطينيين، وعلى انتهاج مقاربة علمية جديدة تُمَكّن من تقييم الآثار الناجمة عن هذه المنظومة. وقد ورد ذلك في جملة قرارات، منها القرار 330 (د-30) الصادر عن الإسكوا في دورتها الوزارية الثلاثين.

94- وفي عام 2019، ستتوقف الأمانة التنفيذية عند السياسات والممارسات الإسرائيلية السابقة والحالية وأوجه الترابط بينها وآليات إدامتها، وستعمل على تحديد اتجاهاتها. ومن شأن ذلك أن يشكلّ تقدماً كبيراً نحو وضع منهجية تشمل إجراء تحليل نوعي وكمي ومتعدد الجوانب يتسم بالدقة لتقييم الانعكاسات الطويلة الأجل للاحتلال. وفي عام 2020، ستعمل الأمانة التنفيذية، في ضوء نتائج هذه العملية، على تحليل الانعكاسات التراكمية والطويلة الأجل للاحتلال الإسرائيلي على مجموعة من القطاعات، وستقوم بتقدير تكاليفه، بالتزامن مع استحداث أدوات لبناء قدرات واضعي السياسات الفلسطينيين لإدماج النتائج في عمليات التخطيط الوطنية. وستعقد الأمانة التنفيذية للإسكوا ورش عمل في عامَي 2020 و2021 لتدريب واضعي السياسات الفلسطينيين على تلك الأدوات.

منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام
(الأهداف 2 و10 و16)

95- تخلّف النزاعات في المنطقة العربية آثاراً مدمّرة على مسار التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتخلّف الأزمات والنزاعات المتمادية آثاراً طويلة الأجل على السكان والمؤسسات تنال من قدرة الحكومات على التصدي للتحديات الإنمائية. والنزاعات لم تعد محصورةً ضمن الحدود الوطنية، فهي تهدد المنطقة بأسرها وتتفاقم بفعل التحديات العالمية التي تواجهها التنمية، ومنها تغيّر المناخ وشحّ المياه وتلك المتعلقة بالأمن الغذائي والنمو السكاني.

96- وفي إطار عملها المعياري، تركّز الأمانة التنفيذية للإسكوا على تقييم تداعيات النزاعات وآثارها غير المباشرة، وعلى المخاطر التي تفرضها التحديات العالمية على المنطقة العربية. وتدأب الأمانة التنفيذية على دراسة تداعيات النزاع على رأس المال الاجتماعي والبشري على الأمد البعيد، من خلال تقييم أداء عدد من البلدان العربية المتضررة من النزاعات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما تعمل على تحليل آثار الصدمات الناجمة عن النزاعات على الناس في مختلف مراحل حياتهم.

97- وستوسّع الأمانة التنفيذية في عام 2020 نطاق عملها على رصد وتحليل آثار النزاع على الدول الأعضاء، بحيث يشمل تحديد المخاطر العابرة للحدود. وستصدر منشوراً حول التحديات الإنمائية الطويلة الأجل التي تواجهها البلدان تحت وطأة النزاعات، بما فيها قدرتها على تنفيذ خطة عام 2030، وحول تداعيات هذه التحديات على المنطقة بأسرها. وستطبّق الأمانة التنفيذية المنهجية الإقليمية لتقييم المخاطر، التي وضعتها حديثاً، لتحليل ما تواجهه المنطقة من مخاطر مرتبطة بالنزاعات وغير مرتبطة بها؛ وستضع لفائدة الدول الأعضاء إطاراً لتقييم المخاطر يجري إقراره في اجتماع للخبراء كما ستُعدّ تقريراً فنياً في هذا الشأن. كذلك، ستساعد الأمانة التنفيذية الدول الأعضاء على التصدي للآثار غير المباشرة للنزاعات، من خلال بناء قدرات موظفي القطاع العام للتصدي بشكل أفضل للتحديات

التي يعاني منها اللاجئون والنازحون داخلياً والمجتمعات المضيفة. وستواصل أيضاً دعمَ إنشاء منبرٍ يتيح الحوار بشأن مسائل فنية ويرمي إلى تيسير صياغة رؤية اجتماعية واقتصادية توافقية لمستقبل ليبيا.

المؤسسات العامة تقدّم خدمات عامة شاملة للجميع في إطار من المساءلة
(الأهداف 8 و10 و16)

98- أدت النزاعات في المنطقة العربية إلى إضعاف قدرات المؤسسات الضعيفة أصلاً، فزادت من مخاطر إطالة هذه النزاعات أو عودتها. والمؤسسات القوية والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع، وكذلك الثقافة والتصورات والممارسات التي تتيح الحوار والتوافق على المستوى السياسي، كلّها تكوّن حصناً منيعاً ضد النزاعات العنيفة داخل البلدان وفي ما بينها. وتعمل الأمانة التنفيذية على توطيد التماسك وبناء السلام في المجتمعات، إذ تجهد لتعزيز الاحتواء والمِنعة ضد الصدمات الخارجية والداخلية. وهي تقوم بذلك عن طريق الدعوة إلى إصلاح المؤسسات، وبناء قدرات المسؤولين في المؤسسات الوطنية ودون الوطنية على تحسين تقديم الخدمات العامة في ظروف شتى، بما في ذلك أثناء النزاعات وفي أعقابها.

99- وقد أظهرت البحوث التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية أنّ الأثر الطويل الأمد للنزاع على التنمية يتفاقم من جراء ضعف القدرات المؤسسية وهياكل الحكم. وبالتشاور مع الدول الأعضاء، ولا سيما العراق وليبيا واليمن، حددت الأمانة التنفيذية مجموعة المؤسسات الهامة والإصلاحات اللازمة لإخراج هذه البلدان من النزاع، وساعدت على وضع خرائط طريق لتنمية المؤسسات في ليبيا واليمن في أعقاب النزاع الدائر في كل منهما. ووضعت الأمانة التنفيذية أيضاً منهجيةً لتقييم أوجه القصور في المؤسسات، وشرعت في تنفيذها كأداة للنهوض بالقطاع العام ليتمكّن من دعم التعافي من النزاعات والحؤول دون نشوبها من جديد. وتشمل منهجية التقييم الذاتي، المطبَّقة في العراق وليبيا، تطبيق سلسلة من المواد المُعدّة حسب احتياجات كلّ بلد لبناء قدراته الوطنية، وذلك استناداً إلى مجموعة أدوات متمايزة ومراعية للظروف المؤسسية تُستخدَم لتشخيص الثغرات التي تشوب فعالية المؤسسات.

100- وفي عام 2020، سيُعمل على توسيع نطاق منهجية تحليل القصور المؤسسي بحيث يشمل السودان وبلدان أخرى. ولضمان الملكية المحلية لهذه العمليات، ستقوم الأمانة التنفيذية أيضاً بتدريب المدربين في السودان والعراق وليبيا واليمن، لتمكين الجهات الفاعلة الوطنية من إجراء التقييم في وزاراتهم أو غيرها من المؤسسات. وفي إطار تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن منع نشوب النزاعات، ستعمل الأمانة التنفيذية على تعميق وتوسيع نطاق التحليل الذي تجريه بشأن مسائل الحوكمة والمؤسسات. وستقوم بذلك عن طريق رصد التقدم المحرز في مجال الحوكمة في المنطقة العربية من أجل منع نشوب النزاعات. وستُعقد اجتماعات للخبراء تقدَّم فيها توصيات عملية على صعيد السياسة العامة بشأن منع التطرف العنيف، ودور المؤسسات في تعزيز ثقافة الحوار ومبادئ الحكم الرشيد، وسياسات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة للجميع. وستعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا على إدماج هذه النتائج في تحليلاتها وأنشطتها ومنشوراتها.

المرفق

قائمة المنجزات المتوقّعة لعام 2020

ألف- تيسير الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات هيئات الخبراء

الوثائق المعروضة على اللجنة

1- وثائق موضوعية تُعرض على الدورة الوزارية الحادية والثلاثين للإسكوا.

2- وثائق موضوعية تُعرض على الدورة الحادية والعشرين للجنة النقل واللوجستيات (6).

3- وثائق موضوعية تُعرض على الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية (6).

4- مذكّرة الأمين العام حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل.

تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات

1- الدورة الحادية والعشرون للجنة النقل واللوجستيات.

2- الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية.

3- اجتماع مكتب اللجنة الإحصائية.

4- اجتماع فريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة.

5- اجتماع فريق فني استشاري معني بالإحصاءات الاقتصادية.

6- اجتماع فريق فني استشاري معني بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية.

7- المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2020.

8- المنتدى البرلماني الإقليمي العربي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

9- اجتماع رفيع المستوى متعدد الأطراف بشأن تنفيذ ومتابعة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية.

10- اجتماع رفيع المستوى لإقرار خارطة طريق إقليمية لاعتماد سياسات عامة مرتكزة على الحقوق والمساواة، ولتعزيز مشاركة المواطنين.

11- اجتماع رفيع المستوى للمجلس العربي للحكومة الإلكترونية.

12- اجتماع رفيع المستوى بشأن إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما.

13- المؤتمر السنوي المشترك بين جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية والإسكوا.

14- اجتماع فريق خبراء بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

15- اجتماع فريق خبراء بشأن الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل تعزيز الأمن الغذائي.

16- اجتماع فريق خبراء بشأن الوقود الأحفوري.

17- اجتماع إقليمي للخبراء بشأن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة.

18- اجتماع فريق خبراء بشأن خارطة الطريق الإقليمية لاعتماد سياسات عامة مرتكزة على الحقوق والمساواة ولتعزيز مشاركة المواطنين.

19- اجتماع فريق خبراء بشأن الإعاقة.

20- اجتماع فريق خبراء بشأن تصميم سياسات واستراتيجيات تراعي احتياجات كبار السن.

21- اجتماع تشاوري إقليمي بشأن تقرير حالة المدن العربية (بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية).

22- اجتماع فريق خبراء حول دعم البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية.

23- اجتماع فريق خبراء بشأن العمليات/المؤسسات الرئيسية التي تدعم النشاط الاقتصادي والمعاملات الاقتصادية.

24- اجتماع فريق خبراء بشأن تقييم التكامل الاقتصادي العربي.

25- اجتماع فريق خبراء بشأن السياسات المالية الكلية والتشغيل.

26- اجتماع فريق خبراء بشأن حوكمة الإنترنت: الهياكل الأساسية والنُّظم البيئية الناشئة للإنترنت.

27- اجتماع فريق خبراء بشأن نقل التكنولوجيا وتكييفها لتحقيق أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

28- اجتماع فريق خبراء بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2021 والآثار على التقارير الوطنية حول التنمية الرقمية.

29- اجتماع فريق خبراء بشأن دور التكنولوجيا والابتكار في إعادة الإعمار والتعافي من النزاع في المنطقة العربية.

30- اجتماع فريق خبراء حول القضايا الشاملة المتعلقة بالإحصاء.

31- اجتماع فريق خبراء بشأن النساء الوسيطات: تبادل المعرفة وأفضل الممارسات.

32- اجتماع فريق خبراء بشأن تقديم خدمات شاملة للنساء والفتيات في البلدان العربية.

33- اجتماع فريق خبراء بشأن العقبات أمام المشاركة الاقتصادية للمرأة وسبل الاعتراف بأعمال الرعاية التي تضطلع بها.

34- اجتماع فريق خبراء بشأن الإطار الإقليمي العربي لتقييم المخاطر: النتائج والآثار المترتبة على السياسات العامة.

35- اجتماع فريق خبراء بشأن تحليل الأثر التراكمي لسياسات وممارسات إسرائيلية مختارة.

36- اجتماع فريق خبراء بشأن الحوكمة، ومنع نشوب النزاعات، والتعافي من النزاع.

تقديم خدمات المؤتمرات والأمانة للاجتماعات

1- تقديم خدمات الأمانة لاجتماع اللجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في المنطقة العربية.

2- تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني لاجتماعات لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية في الدول العربية.

باء- توليد المعرفة ونقلها

الحلقات الدراسية، وورش العمل، وبرامج الزمالات، والدورات التدريبية

1- حلقة دراسية بشأن استخدام التمويل الدولي المتاح لمشاريع الطاقة النظيفة بما في ذلك الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والحصول على الطاقة.

2- حلقة دراسية لرفع مستوى الوعي بالمسائل المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية في إطار العمل على التصدي لتغيّر المناخ.

3- اجتماعات شبكة نقاط الاتصال المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين.

4- حلقة تدريبية عن تعميم قضايا المساواة بين الجنسين.

المنشورات

1- الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

2- منشور عن الإعاقة في المنطقة العربية.

3- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2019-2020.

4- نشرة التكنولوجيا والتنمية.

5- المجتمع العربي – الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية.

6- تقرير إحصائي عن أهداف التنمية المستدامة.

7- تحديات التنمية في حالات النزاع الحالية: الأولويات المواضيعية.

8- فلسطين تحت الاحتلال، العدد الثالث: الأثر التراكمي لسياسات وممارسات إسرائيلية مختارة.

المواد الفنية

1- مواد فنية عن تمويل عمليات التحوّل نحو استخدام الطاقة المستدامة في المنطقة العربية: الأدوات المتاحة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وأفضل السبل لتفعيلها.

2- مواد فنية عن إدارة الموارد المائية المشتركة.

3- تقرير عن الأمن الغذائي مع التركيز على خطة عام 2030.

4- تقرير فني عن تغيّر المناخ: وسائل التنفيذ.

5- مواد فنية عن المسائل المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

6- ورقة فنية عن الاتجاهات السائدة في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

7- ورقة فنية عن خارطة طريق إقليمية لاعتماد سياسات عامة مرتكزة على الحقوق والمساواة ولإشراك المواطنين.

8- ورقة فنية عن عدم المساواة في مرحلة ما بعد النزاع.

9- ورقة فنية عن السياسات والاستراتيجيات المراعية لاحتياجات كبار السن: استعراض الممارسات الإقليمية والدولية.

10- ورقة فنية عن نقاط التدخل لتنمية قدرات الشباب في المنطقة العربية.

11- ورقة فنية عن الحماية الاجتماعية لدعم الإدماج الاجتماعي.

12- ورقة فنية عن الاتجاهات الإقليمية في تنفيذ خطة عام 2030: خمس سنوات بعد اعتماد الخطة.

13- ورقة فنية عن إعداد التقارير الوطنية والإقليمية عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

14- ورقة فنية عن التقييم لإصلاح نظام دعم الطاقة في الكويت.

15- ورقة فنية عن تحسين الحوكمة الاقتصادية السليمة – التركيز على التنفيذ في سياسات المنافسة (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة).

16- مواد فنية لبناء القدرات المتعلقة بسياسات المنافسة والقواعد التنظيمية للدول الأعضاء في الإسكوا.

17- ورقة فنية عن التغيّرات في السياسات التجارية الدولية وانعكاساتها على البلدان العربية.

18- ورقة فنية عن دور سياسات الاقتصاد الكلي في تشجيع الصادرات في المنطقة العربية.

19- ورقة فنية عن التقييم اللاحق لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

20- ورقة فنية عن إطار كمي يربط بين السياسات التجارية وأداء التجارة، وأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة.

21- ورقة فنية لتقييم دور الأداء اللوجستي في تعزيز القدرة التنافسية في مجال التصدير.

22- ورقة فنية عن العوامل المحددة لأداء المنطقة العربية في مجال تيسير التجارة.

23- ورقة فنية عن منهجية لتحليل محركات التغيير في مجال الفقر المتعدد الأبعاد مع مرور الوقت.

24- ورقة فنية عن استحداث أدوات لإدماج غايات متعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد في عمليات وضع الخطط/الميزانيات الوطنية.

25- ورقة فنية عن توفير فرص العمل.

26- ورقة فنية عن السياسات الصناعية الخضراء والاستدامة في المنطقة العربية.

27- ورقة فنية عن السياسات المالية الكلية والإنفاق الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة.

28- نموذج للتفاعل النقدي المالي لتحقيق النمو الشامل للجميع: تطبيق النموذج في البلدان الفقيرة بالنفط.

29- ورقة فنية عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

30- مساهمة فنية في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام 2020: السياقات الإقليمية.

31- ورقة فنية عن سجل قياس تمويل التنمية في المنطقة العربية.

32- ورقة فنية عن قياس خدمات الحكومة الإلكترونية في البلدان العربية.

33- ورقة فنية عن الحلول الابتكارية لتحسين نظم الحوكمة الذكية في المنطقة العربية.

34- ورقة فنية عن اتجاهات التكنولوجيا والابتكار وتطبيقاتهما في المنطقة العربية.

35- ورقة فنية عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

36- ورقة فنية عن تقدير تكاليف زواج الطفلات.

37- ورقة فنية عن القضايا المنهجية المتعلقة بوضع إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية.

38- ورقة فنية عن التحديات الإقليمية المتعلقة بالنزاعات الحائلة دون تنفيذ خطة عام 2030.

39- ورقة فنية عن قياس أبعاد المخاطر في المنطقة العربية وتحديدها.

40- ورقة فنية عن دورة وضع خطط التنمية في دولة فلسطين.

41- ورقة فنية عن جودة المؤسسات والتحوّل الهيكلي.

42- ورقة فنية عن تحسين عملية تقديم الخدمات وتمتين النسيج الاجتماعي.

43- ورقة فنية عن البُعد المؤسسي لمنع نشوب النزاعات.

44- ملامح التشغيل في ثلاثة بلدان عربية.

45- نشرة التنمية الاجتماعية.

46- نشرة إلكترونية عن إحصاءات التجارة.

47- نشرة إلكترونية عن إحصاءات الصناعة.

48- نشرة إلكترونية عن النوع الاجتماعي بالأرقام.

49- نشرة إلكترونية عن الحسابات القومية في المنطقة العربية.

50- موجز سياسات عن المرأة والسلام والأمن.

51- موجز سياسات عن العنف ضد المرأة.

52- موجز سياسات عن عمل المرأة غير المدفوع.

53- ورقة سياسات عن التكنولوجيات الرقمية.

54- موجز سياسات عن عدم المساواة والتنمية المستدامة.

55- مسح لسياسات الصناعة.

56- المسح المالي لعام 2020: الشواغل المتعلقة بالموارد المحلية والقدرة على تحمل الديون.

57- مسح لتقييم القدرات في مجال المساواة بين الجنسين.

58- مسح حول ثقافة المنظمة.

جيم- المنجزات الموضوعية

تنظيم المشاورات وتقديم المشورة وتنفيذ أنشطة الدعوة

1- تقديم مساهمة إقليمية في مطبوعة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة: الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، 2021.

2- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم للمنتدى الدولي الحادي عشر المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة.

3- تقديم مساهمة فنية لمنتدى فيينا للطاقة.

4- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم للجمعية العمومية للوكالة الدولية للطاقة المتجددة ولمبادرة أسبوع الاستدامة.

5- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم للاجتماع التنسيقي للفريق الاستشاري المعني بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (مساهمة في تقرير رصد الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية).

6- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم لاجتماع فريق الخبراء التابع لجامعة الدول العربية بشأن كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة (نشاط في إطار اجتماعات المجلس الوزاري العربي للكهرباء واللجان الفنية المعنية بالكهرباء والطاقة المتجددة/كفاءة الطاقة، واجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الكهرباء العرب في جامعة الدول العربية).

7- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم للمنتدى العربي الخامس للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

8- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم لاجتماعات مجلس وزراء الكهرباء العرب في جامعة الدول العربية، واللجنة الفنية المعنية بالكهرباء، واللجنة الفنية المعنية بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، واجتماع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الكهرباء العرب في جامعة الدول العربية.

9- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم لاجتماع مجلس أمناء المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

10- تقديم مساهم فنية وخدمات دعم لاجتماعات شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة.

11- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم للمجلس الوزاري العربي للمياه (في دورته الثانية عشرة) ولجنته الفنية العلمية الاستشارية.

12- تقديم مساهمة فنية للأسبوع العالمي للمياه.

13- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم للمنتدى العربي للمياه.

14- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة.

15- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم لفريق العمل المعني بالمياه التابع لآلية التنسيق الإقليمي.

16- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى.

17- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (في دورتها السادسة والثلاثين).

18- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم للجنة الأمن الغذائي العالمي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة).

19- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

20- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم لاجتماع مجلس الوزراء العرب المعنيين بالأرصاد الجوية والمناخ.

21- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم لاجتماع اللجنة العربية الدائمة للأرصاد الجوية (القاهرة).

22- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (في دورته السادسة والعشرين).

23- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم للمنتديات الإقليمية المتعلقة بتغيّر المناخ.

24- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم لاجتماع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

25- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (في دورتها الخامسة).

26- تقديم مساهمة فنية وخدمات دعم للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة 2020.

27- المشاركة في رئاسة الفريق العمل المعني ببيانات أهداف التنمية المستدامة التابع لآلية التنسيق الإقليمي للدول العربية، وتوفير خدمات الأمانة له.

28- تقديم خدمات للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

29- تقديم خدمات لفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

30- تقديم مساهمة في دورة لجنة التنمية الاجتماعية لعام 2020.

31- تقديم خدمات للاجتماعات المشتركة بين الوكالات: متابعة الخطة الحضرية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

32- تقديم خدمات للاجتماعات التنسيقية المعقودة دعماً للمنتدى العربي للتنمية المستدامة.

33- تقديم مساهمة في فعاليات عالمية وإقليمية بشأن تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام 2030.

34- تقديم مساهمة في الاجتماع السنوي لآلية الشراكات الإنمائية الإقليمية.

35- تقديم مساهمة فنية في مسح المعونة من أجل التجارة، الذي تجريه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية.

36- تقديم مساهمة فنية في مبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأنظمة التجارية.

37- تقديم مساهمة فنية في مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في القيمة المضافة وسلاسل القيمة العالمية.

38- تقديم مساهمة فنية في المؤتمر الخاص بمشروع تحليل التجارة العالمية.

39- تنظيم حلقات نقاش حول قضايا المساواة بين الجنسين: المرأة والسلام والأمن.

40- تنظيم حلقات نقاش حول قضايا المساواة الجنسين: العنف ضد المرأة.

41- تعميم مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين في الإسكوا.

42- تقديم مساهمة فنية في تقرير حالة المدن العربية.

<u>قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية</u>

1- نظام الإسكوا للمعلومات الإحصائية على شبكة الإنترنت.

2- قاعدة إقليمية للمعرفة بشأن تغير المناخ.

دال- المنجزات في مجال التواصل

<u>برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية (بما في ذلك الكتيّبات والمنشورات)</u>

1- صحائف وقائع بشأن المشاريع المشتركة القائمة في مجال التصنيع المحلي للمعدات ذات الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة النظيفة في المنطقة العربية: النجاحات والتحديات.

2- صحيفة وقائع عن الأمن الغذائي.

3- كتيّب عن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه.

4- كتيّب عن إدارة الموارد الطبيعية في إطار العمل على التصدي لتغيّر المناخ.

5- كتيّب عن أثر النزاع في المنطقة العربية.

6- كتيّب عن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي.

7- مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، 2019-2020.

8- مسح السياسة الصناعية.

9- أنشطة في مجال العدالة بين الجنسين.

10- مادة إعلامية بشأن التكنولوجيات الرقمية من أجل التنمية.

11- مادة إعلامية بشأن استخدام البيانات الضخمة في تحليل السياسات.

12- نشرة نصف سنوية عن إحصاءات الأسعار.

13- نشرة نصف سنوية عن إحصاءات الجنسين.

14- نشرة إحصائية سنوية.

15- تنظيم حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة وتعزيز أفضل الممارسات.

16- تنظيم حملة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

17- إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

18- نشاط بشأن المرأة والسلام والأمن على هامش دورة لجنة وضع المرأة لعام 2020.

19- نشاط بشأن العنف ضد المرأة على هامش دورة لجنة وضع المرأة لعام 2020.

20- نشاط بشأن العدالة بين الجنسين على هامش دورة لجنة وضع المرأة لعام 2020.

21- نشاط بشأن تعميم مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين في المؤسسات على هامش دورة لجنة وضع المرأة لعام 2020.

22- نشاط على هامش الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

23- مطبوعة عن انعكاسات الاحتلال الإسرائيلي على نتائج التنمية.

24- رسم بياني جداري عن أثر النزاع والاحتلال على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني.

<u>المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة</u>

1- بوابة إلكترونية عن الحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة في المنطقة العربية.